دراسات
ISSN: 2090 – 0449 Online
ISI International Scientific Indexing, [8140].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [1.3].

مواقف وردود الفعل الفرنسية على القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة ١٩٥٥-١٩٦١م

د. رفيق تلي
شعبة التاريخ – قسم العلوم الإنسانية
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة
الجمهورية الجزائرية

مُلَخّص

كان من بين استراتيجيات جبهة التحرير الوطني في خوض معركة التحرير ضدّ الاستعمار الفرنسي هو تدويل القضية الجزائرية التي كانت من بين الأهداف الخارجية للثورة التحريرية، حيث أنّ القضية الجزائرية قطعت أشواطًا شاقة من أجل التعريف وتدويل نفسها أمام الرأي العام العالمي وإيجاد حل عادل سلمي لها، حيث مرت القضية في دورات هيئة الأمم المتحدة التي لم تبخل فيها الدول الأفروآسيوية في إعرابها عن تأييدها ومساندتها لآراء ومواقف جبهة التحرير الوطني، كما ظلت تؤكد في كثير من المناسبات على عدالة القضية الجزائرية، وعلى أحقية الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفي ضرورة حصوله على الحرية والاستقلال بناء على ميثاق هيئة الأمم المتحدة، لكن فرنسا كانت لها مواقف وردود مخزية اتجاه القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة، وذلك بانتهاجها التمادي دائمًا في سياسة الكرسي الشاغر ومقاطعة جلسات مناقشة القضية الجزائرية. وبفضل دبلوماسية جبهة التحرير الوطني داخل هذه الهيئة وقوة الثورة التحريرية ومجهودات الكتلة الأفروآسيوية التي كانت تقوم بمساندتها وتأييدها، وأمام إصرار الشعب الجزائري لنيل الاستقلال بحثت فرنسا على مخرج مشرف لها وذلك بجلوسها مع الطرف الجزائري للوصول إلى مفاوضات عادلة تضمن حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

بيانات الدراسة:

تاريخ استلام البحث: ٢٥ يونيو ٢٠٢٠
تاريخ قبـول النشـر: ١٩ يوليو ٢٠٢٠

كلمات مفتاحية:
جبهة التحرير الوطني؛ الثورة الجزائرية؛ الاستعمار الفرنسي؛ الدبلوماسية؛ هيئة التحرير الوطني

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.21608/KAN.2020.205559

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
رفيق تلي. "مواقف وردود الفعل الفرنسية على القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة ١٩٥٥-١٩٦١م".- دورية كان التاريخية.- السنة الثالثة عشرة- العدد الخمسون؛ ديسمبر ٢٠٢٠. ص ١٥٤ – ١٦٩.

Official website: http://www.kanhistorique.org
Twitter: http://twitter.com/kanhistorique
Facebook Page: https://www.facebook.com/historicalkan
Facebook Group: https://www.facebook.com/groups/kanhistorique

Corresponding author: rafik.telli87@gmail.com
Egyptian Knowledge Bank: https://kan.journals.ekb.eg
Editor In Chief: mr.ashraf.salih@gmail.com
Inquiries: info@kanhistorique.org

Open Access This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0), which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium, provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

نُشرت هذه الدراسة في دَورِيةُ كَان التَّارِيْخية للأغراض العلمية والبحثية فقط، وغير مسموح بإعادة النسخ والنشر والتوزيع لأغراض تجارية أو ربحية.

مُقدِّمَةٌ

نظرًا لأهمية الدبلوماسية في التعريف بالقضية الجزائرية اهتمت جبهة التحرير الوطني على وضع أسس الحركة الدبلوماسية لتوضيح أهداف الثورة الجزائرية، ودحض الشبهات التي قامت الحكومة الفرنسية ودبلوماسيتها وصحافتها الكبرى على نشرها بدعم من حلفائها خلال قرن وربع القرن وإنارة الرأي العام الدولي، وإخراج القضية الجزائرية التي حمل الشعب الجزائري السلاح من أجلها من الانغلاق والحصار الذي فرضه عليها معتمدة في ذلك على بيان أول نوفمبر ١٩٥٤، الذي حدد الخطوط العريضة للنشاط الدبلوماسي وهو الأمر الذي ركز عليه كذلك مؤتمر الصومام ١٩٥٦، وهو العمل على كسب تأييدها على المستوى الأممي والعربي والإفريقي والرأي العام العالمي، وبحكم دراستنا سنركز على القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة ومواقف وردود الفعل الفرنسية 1955-١٩٦١. ومنه طرحنا الإشكاليات التالية:

- كيف عملت جبهة التحرير الوطني على تدويل القضية الجزائرية؟
- ما هي الدورات التي مرت بها القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة؟
- كيف كانت مواقف وردود الفعل الفرنسية من القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة؟

أولاً: تدويل القضية الجزائرية

لقد كان من بين استراتيجيات جبهة التحرير الوطني في خوض معركة التحرير ضدّ الاستعمار الفرنسي هو تدويل القضية الجزائرية التي كانت من بين الأهداف الخارجية للثورة التحريرية[١]، حيث أنّ جبهة التحرير الوطني منذ ١٩٥٤ كانت تهتم في الأساس بالبعد العربي والإسلامي وهو عمق طبيعي، ولكن البعد العالمي كان يتجلى في البداية في الامتداد الأفروأسيوي ثم منظمة الأمم المتحدة عندما أصبحت الظروف الدولية ملائمة، وهذه الرؤية البعيدة المدى لأهمية تدويل القضية الجزائرية لم تغب عن قادتها ومنظريها منذ الوهلة الأولى لانطلاقتها، حيث يؤكد "محمد يزيد" أنّه تم تبني الفكرة من حيث المبدأ منذ البداية، ذلك أنّ صدور بيان أول نوفمبر ١٩٥٤ بحدّ ذاته كان بهدف تدويل القضية الجزائرية وجعلها معروفة لدى الأوساط العالمية خاصة، وأنّ ذلك تزامن مع كفاح الشعبين التونسي والمغربي اللذان عرضت قضيتهما على الأمم المتحدة وكان حلم قياديي الثورة الجزائرية أن تدرج هي الأخرى ضمن اهتمامات جدول أعمال منظمة الأمم المتحدة[٢].

كما حاولت فرنسا من جهتها منع تسرب النداء الأول (نداء أول نوفمبر) لجبهة التحرير الوطني لكي لا يطلع عليه المواطنين، لكن الأمور كانت مدروسة بدقة وعناية فائقة من طرف معدي النداء، إذ لأنّ أخبار الثورة ومجريات العمليات الأولى منها أذيعت من الخارج عن طريق وكالات الأنباء الدولية وعلى رأسها إذاعة صوت العرب التي كانت سباقة في هذا المجال، وعند ذلك لم تجد السلطات الفرنسية في الجزائر بدّا من تشويه تلك الحقائق وهو ما صرح به الحاكم العام الفرنسي "روجي ليونار" وقال بأنّ جميع الأدلّة والقرائن تثبت بأنّ عناصر أجنبية هي التي خططت وقادت هذا التمرّد، قصد لفت انتباه الرأي العام العالمي بمناسبة انعقاد الدورة العادية للأمم المتحدة والتمكن من تدويل ملف المغرب العربي[٣].

ونظرًا لتطور العلاقات الدولية من خلال انقسام العالم إلى معسكرين، وتغير الأوضاع الداخلية للعديد من الدول الأفروأسيوية، عملت جبهة التحرير الوطني كل ما في وسعها لاستثمار دبلوماسيتها للتعريف بالثورة الجزائرية على المستوى الخارجي انطلاقا ما تضمنه بيان أول نوفمبر ١٩٥٤ وميثاق الصومام، وهذا لكسب العديد من الأنصار بهدف كسب تأييدها ودعمها، كما أكد هذا الأخير (أي مؤتمر الصومام) في ٢٠ أوت ١٩٥٦ بدوره على العمل الدبلوماسي[٤] الذي أكد المشاركون فيه من خلال الوثيقة السياسية على الأهداف المرجوة من مباشرة النشاط الدبلوماسي ومن تم حصرها في ضرورة بذل الجهود لإسماع صوت الثورة إلى كل شعوب العالم والعمل بكل الوسائل كسب المزيد من التأييد للثورة وإقناع المتعاطفين مع الثورة من شخصيات وهيئات ودول[٥].

لقد أدرك مفجرو الثورة بأنّ الكفاح المسلح في الداخل مرهون بحركة دبلوماسية واسعة[٦] في الخارج توفر الدعم المادي والمعنوي لاستمرار ونجاح الثورة التحريرية بالداخل، وتم تعيين السادة "محمد خيضر" و"حسين آيت أحمد" على رأس الوفد الخارجي[٧] لجبهة التحرير الوطني، وهذا يعدّ بمثابة ترجمة لقناعة الثورة التحريرية بضرورة العمل على تدويل الصراع الجزائري الفرنسي وحشد الدول العربية الشقيقة لدعم الثورة التحريرية في مواجهة الجيش الاستعماري، حيث قاموا بالاتصال بالسلطات المصرية ومن بعد ذلك سعوا إلى إنشاء مكتب لهم في العاصمة المصرية القاهرة يكون بمثابة المنطلق لنشاطهم وتحركاتهم داخل مصر وخارجها[٨] ثم إنشاء من بعد ذلك عدّة

مكاتب لجبهة التحرير الوطني في مختلف دول العالم بهدف كسب دعمها وتدويل القضية الجزائرية.

وتدعيما لهذا المسعى شاركت جبهة التحرير الوطني في مختلف المؤتمرات وذلك من خلال المشاركة في مؤتمر طنجة ما بين ٢٧ و٣٠ أفريل١٩٥٨ ومؤتمر تونس في ١٦جوان ١٩٥٨، حيث تم التأكيد على مواصلة دعم كفاح الشعب الجزائري والمشاركة في مؤتمر جامعة الدول العربية المنعقد بالدار البيضاء –المغرب الأقصى- في سبتمبر١٩٥٩، والذي توج بضرورة السعي إلى مساعدة الشعب الجزائري، والمشاركة في المؤتمر الآفروأسيوي الذي عقد بأكرا العاصمة الغانية في أفريل ١٩٥٨ والذي أدّى إلى اعتراف الدول المستقلة من القارتين بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وأكّدت أيضا على التزامها لمساندته في منابر الأمم المتحدة، كما تحركت دبلوماسية جبهة التحرير الوطني في ذات الإطار من خلال مشاركتها في المؤتمرات العالمية لما لها من تأثير ليس فحسب على فرنسا وحتى في مسار العلاقات الدولية ضمن ظروف الحرب الباردة، ومن أبرز هذه المؤتمرات تلك التي انعقدت بموسكو في فيفري١٩٥٩، وستوكهولم في ماي ١٩٥٩ حيث تمت مناقشة قضايا الاستعمار والسلم العالمي، إضافة إلى ذلك مشاركتها في مؤتمر الأممية الاشتراكية الذي انعقد في هامبورغ من ١٤ إلى ١٨ جويلية١٩٥٩ والذي استنكر جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر[٩].

وهكذا استطاعت جبهة التحرير ومن ورائها أعضاء بعثتها الدبلوماسية -وفي فترة زمنية قصيرة-من خلق معالم حركة تضامنية أفروآسيوية، لها وزنها في رسم ملامح السياسة الدولية المستقبلية وكسب احترام وعطف الرأي العام، وإحراج الحكومة الفرنسية وممثليها في العديد من المناسبات العالمية، وكان تدويل القضية الجزائرية، بداية معركة دبلوماسية وسياسية شرسة وصعبة، بذل فيها ممثلوا الجبهة جهودا جبارة ومضنية من أجل توسيع التأييد والدعم للقضية الجزائرية[١٠].

ومن الأمور التي يجب أن نشير إليها، أن النشاط الخارجي للوفود الجزائرية لم يقتصر فقط على حضور المؤتمرات والندوات الدولية، وإنما تعدّدت مظاهره، من خلال إلقاء المحاضرات والتصريحات والبرامج السياسية في الإذاعات العربية والأجنبية، زيادة على كتابة المقالات والتحليلات في صحف جبهة التحرير الوطني أو في الصحف العالمية، دون أن ننسى النشاطات التي كانت تقوم بها بقية التنظيمات النقابية والشعبية والفنية والرياضية، وقد ساهمت هذه النشاطات والفعاليات المختلفة، في تعريف العالم بالثورة الجزائرية ومعاناة الشعب الجزائري من جراء السياسة الاستعمارية الفرنسية المطبقة[١١].

وكان أهم عمل دبلوماسي قامت به جبهة التحرير الوطني هو سعيها المبكر في العمل على المشاركة في أكبر محفلين دوليين هما مؤتمر باندونغ في أفريل ١٩٥٥[١٢] والدورة العاشرة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٥٥[١٣].

ثانيًا: القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة

٢/١-الدورة العاشرة ١٩٥٥

لتحقيق الثورة التحريرية أهدافها كان عليها استغلال كل الوسائل المتاحة وخاصة الاعتماد على مساعدة ودعم حلفائها السابقين وفي مقدمتهم الدول العربية والإسلامية[١٤]، وفي مقدمة هذه الدول نجد المملكة العربية السعودية التي أدت اهتماما ملحوظا بالقضية الجزائرية منذ اندلاع الثورة التحريرية عام ١٩٥٤، إذ دعا الملك "سعود بن عبد العزيز" عام ١٩٥٥ إلى إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة[١٥] ففي يوم ٠٥ جانفي ١٩٥٥م قدم مندوب المملكة العربية السعودية مذكرة إلى مجلس الأمن لفت فيها نظره إلى خطورة الحالة في الجزائر التي تهدد الأمن والسلام العالميين إضافة إلى سياسة القمع الوحشية ضدّ الشعب الجزائري[١٦] وهذا الذي سيوجه النظر لها دوليا لكي ينالوا حقهم بالاستقلال، كما التقى الوفد السعودي مع أعضاء الوفود العربية والدول الإفريقية والأسيوية في الجمعية العامة لدعم الموقف السعودي[١٧].

على إثر انعقاد مؤتمر باندونغ في ١٨ أبريل١٩٥٥[١٨] أوصت دول هذا المؤتمر بعرض القضية على الأمم المتحدة، والجدير بالذكر أنّ دول الكتلة الأفروآسيوية كان لها موقف اتجاه قضية الجزائر بحيث أجمعت على إدانة فرنسا والمطالبة باستقلال الجزائر التام، وهذا الموقف الصريح الصارم لايستند إلى أي مصلحة وإنمّا يستند على روح الإنسانية العالية خالية من كل غرض مصلحي، ولهذا يعتبر هذا التضامن الافريقي الآسيوي مع الجزائر مثالا رائعا للتضامن بين الشعوب[١٩]، فقدم مندوبو أربع عشرة دولة من الدول الافريقية والأسيوية بهيئة الأمم رسالة إلى الأمين العام يوم ٢٦ جويلية طلبوا منه فيها إدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة المنعقدة سبتمبر ١٩٥٥ وهذا بناء على تعليمات حكومتهم[٢٠]، وقد أوضح مندوبو هذه الدول للأمين العام في تلك المذكرة بحق الجزائر في تقرير مصيرها وأوضحوا تدهور الحالة في الجزائر مما يؤدي إلى تهديد السلم والأمن في العالم، وبعد دراسة هذه

المذكرة من طرف الجمعية العامة كانت الموافقة على إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها بأغلبية ثمانية وعشرون صوتا ضد سبعة وعشرين وإمساك خمسة عن التصويت، وهو الأمر الذي أغضب الوفد الفرنسي الذي كان يترأسه "كريستيان بينو" وزير الخارجية، واحتج على ما أسماه بتدخل المنظمة الدولية في الشؤون الفرنسية الداخلية، ثم انسحب من الاجتماع وقاطع جلسات الأمم المتحدة من أول أكتوبر إلى أواخر شهر نوفمبر[٢١]، ورغم أن القضية الجزائرية أصبحت تسجّل في دورات هيئة الأمم المتحدة إلا أنها لم تكن تطرح للمناقشة، وذلك بسبب مواقف فرنسا الرافضة لذلك.

إنّ هذه المبادرة شجّعت جبهة التحرير الوطني في ٢٢ أوت ١٩٥٥ بتوجيه مذكرة إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لحثها على إيجاد تسوية سلمية وعادلة للقضية الجزائرية استنادا إلى ميثاق منظّمة الأمم المتحدة خاصة ما تعلق منه بحق تقرير المصير الشعوب كمبدأ أساسي تعمل المنظمة لتعميمه على كل الشعوب المسيطر عليها[٢٢].

وفي ٢٥ نوفمبر ١٩٥٥ قدم ممثل الهند عريضة للجمعية العامة يطلب فيها تأجيل القضية الجزائرية من جدول الأعمال فوافقت الجمعية على ذلك وأرجأت القضية الجزائرية، وعلى الرغم من أنّ القضية لم تناقش في الدورة العاشرة إلاّ أنّها لفتت أنظار العالم إلى خطورة ما يحدث في الجزائر على الأمن الدولي[٢٣].

٢/٢-الدورة الحادية عشر ١٩٥٦

تجدر الإشارة إلى أنه في الفاتح من أكتوبر١٩٥٦ تقدّم وفد أفروأسيوي بطلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية في دورتها الحادية عشر، وقد وقّع الطلب ثلاث عشرة دولة وأرفقت هذه الدول مع طلبها مذكرة تعبر فيها عن الحالة المزرية في الجزائر، وعلى مستوى مقر الأمم المتحدة سلم وفد جبهة التحرير الوطني يوم ١٢ نوفمبر ١٩٥٦ مذكرة لرئيس الدورة زكى فيها طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة وضرورة تمكين الشعب الجزائري من حق تقرير مصيره، كما كشفت عن اللقاءات التي جرت ما بين أعضاء جبهة التحرير الوطني وممثلين رسميين وغير رسميين من الحكومة الفرنسية فيما بين أفريل ١٩٥٦ وسبتمبر١٩٥٦، وتوقفت هذه اللقاءات على إثر إقدام السلطات الفرنسية على خطف الطائرة التي كانت تقل القادة الجزائريين وهو ما نددت به هذه المذكرة وختمت المذكرة عرضها بالتأكيد على أنّ استقلال تونس والمغرب الأقصى لن يكون له أي مغزى بدون استقلال الجزائر[٢٤].

وعندما تمكنت القضية الجزائرية من الدخول في الجمعية العامة وضمان مؤيدين لها أصبحت باستمرار موضوعا مطروحا انعقدت بشأن القضية سبعة عشرة اجتماعا ما بين ٠٤ و١٣ فيفري ١٩٥٧، ففي ٠٥ فيفري ١٩٥٧ تقدمت ١٨ دولة أفروأسيوية بمشروع[٢٥] وطلبت من فرنسا أن تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والتفاوض من أجل تسوية سلمية مع الوطنيين الجزائريين، كما طالبت من الأمين العام أن يساعد في إجراء المفاوضات إلا هذا الاقتراح فشل عند عرضه للتصويت ومن تم لم يقدم للتصويت كاملا[٢٦].

إضافة إلى هذا المشروع فقد تقدمت ثلاث دول هي (اليابان، الفلبين، تايلاند) بمشروع ثاني رأى أن تعرب الجمعية العامة عن أملها في أن تحاول تقريب وجهات النظر بين فرنسا وشعب الجزائر عن طريق المفاوضات والوصول إلى نهاية سفك الدماء وإلى تسوية سلمية للمشاكل القائمة، وصوت على هذا المشروع[٢٧] بالموافقة بأغلبية٣٧ صوتا ضدّ٢٧ صوتا وامتناع ١٣ دولة عن التصويت[٢٨]، كما تقدّمت ست دول هي: (الأرجنتين، البرازيل، كوبا، جمهورية الدومنيكان، إيطاليا، والبيرو) بمشروع ثالث[٢٩] الذي كان أقرب إلى المحتوى العام للمشروع الثاني وعبرت عن الأمل في التوصل إلى حل سلمي وديمقراطي وعادل وقد تمت الموافقة على هذا القرار بتصويت ٤١صوتا مقابل ٣٣ صوتا وامتناع ٠٣ عن التصويت[٣٠]، وهو ما جعل اللجنة تقرر في الأخير عرض المشروعين الثاني والثالث أمام الجمعية العامة للتصويت عليهما غير أنّ ذلك لم يأت بجديد، إذ أنّ أيا منهما لم يحصل على أغلبية الثلثين من الأصوات اللازمة لاعتماده، وقد تطلب الأمر لتجنّب هذا الإشكال لإجراء اتصالات ومشاورات عن تبني مشروع مشترك قدّم إلى الجمعية العامة ووافقت عليه في ١٥ فيفري ١٩٥٧ بالإجماع مع امتناع فرنسا عن المشاركة في الاقتراع وذلك بـ٧٧ صوتا ضد لا شيء[٣١] وغابت كل من جنوب إفريقيا والمجر[٣٢]، وهذا المشروع المشترك الذي كان يحمل رقم١٠١٢ هذا نصه:" إنّ الجمعية العامة قد استمعت إلى جميع البيانات التي أدلى بها المندوبون وناقشت قضية الجزائر، ونظرا لأنّ الحالة في الجزائر تسبب كوارث وخسائر في الأرواح، تعبر عن أملها في روح التعاون للوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل بواسطة الوسائل المناسبة، وطبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة"[٣٣].

ومنه نستنتج على الرغم من أنّ القضية الجزائرية لم تحقق انتصارا كبيرا في هذه الدورة إلا أنها اكتسبت أصدقاء جدد لمساندتها وتأييدها، وبالتالي أصبحت قضية دولية لها شأن كبير

ما بين دول العالم بعد ادعاءات فرنسا بأنها قضية داخلية ولا يحق لهيئة الأمم مناقشتها وتقرير مصير الشعب الجزائري.

٣/٢-الدورة الثانية عشر ١٩٥٧

لقد ظل الهدف الرئيسي لجبهة التحرير الوطني ومكاتبها بالخارج هو تدويل القضية الجزائرية ليس بغرض التعريف بها وجلب اهتمام الرأي العام العالمي وتعاطفه معها فقط، بل لأجل طرحها في هيئة الأمم المتحدة، فإلى غاية ١٩٥٧ طرحت القضية الجزائرية ضمن جدول أعمال الهيئة ستة مرات خلال دوراتها العادية والاستثنائية، وتجدر الإشارة إلى أنّه بدءا من سنة ١٩٥٧ ستطرح القضية الجزائرية بصفة جدية من طرف المجموعة الدولية رغم مساعي الدبلوماسية الفرنسية للحيلولة دون ذلك[٣٤].

وحتى يُدعم موقف الكتلة الأفرآسيوية للقضية الجزائرية في مواجهة السياسة الفرنسية ودبلوماسيتها، رأى رؤساء وملوك الحكومات العربية الفاعلة على الساحة العربية والدولية والأعضاء في الكتلة ضرورة عقد اجتماع لمناقشة ما يمكن تقديمه للقضية الجزائرية عربيا ودوليا، وقد تم انعقاد هذا الاجتماع الذي عرف بمؤتمر الأقطاب العربية (سعود، حسين، عبد الناصر، القوتلي) في ٢٧ فيفري ١٩٥٧ بالقاهرة تم فيه التطرق إلى القضية الجزائرية، وقد تضمن البيان المشترك التأييد غير المشروط لحق شعب الجزائر في تقرير مصيرهم وفي الحرية والاستقلال والعمل على تمجيد كفاحهم الجبار ضدّ الاستعمار الفرنسي الغاشم[٣٥].

كما تقدمت كل من المملكة العربية السعودية وسوريا واليمن وليبيا ولبنان والفلبين وباكستان وبرمانيا وسريلانكا إلى طلب تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الأممية، وقد جاء في هذا الطلب الموجه إلى رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة ما يلي:" إنّ هؤلاء الممثلين يلفتون نظر رئيس مجلس الأمن للأمم المتحدة إلى أنّ جميع الأسباب متوفرة كي تتدخل الأمم المتحدة في القضية الجزائرية..."، كما أرسلت بدورها جبهة التحرير الوطني في ٢٠ جانفي١٩٥٧ مذكرة إلى السيد رئيس اللجنة الأولى التابعة للدورة الخاصة، تتعلق بالمحادثات التي جرت بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والسلطات الرسمية الفرنسية خلال عام ١٩٥٦ قصد الوصول إلى حل سلمي للقضية الجزائرية[٣٦].

وانطلاقا من هذا عولجت القضية الجزائرية من طرف اللجنة الأولى ودرست في اللقاء الرابع عشر وقدم مشروع القرار الأول حول القضية من قبل ١٧ حكومة إفريقية آسيوية في ١٥ ديسمبر١٩٥٧ وهو عبارة عن وثيقة قدّمها ممثل إندونيسيا باسم هذه الحكومات وقد أشارت الفقرات الثلاث الأولى إلى قرار الدورة الحادية عشر للجمعية العامة، في حين اعترف بالشروط الملزمة بقابلية تطبيق مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري، ويدعوه إلى المفاوضات، وفي ٠٦ ديسمبر١٩٥٧ اقترحت إيرلندا والنرويج تعديلين لمشروع قرار ١٧ دولة، فالتعديلان هما بديل للاعتراف بمبدأ تقرير المصير، أي أنّ الشعب الجزائري مؤهل أن يرسم مستقبله الخاص بطريقة ديمقراطية، يقترحان مناقشة حقيقية بدلا من مفاوضات.

والهدف من تقديم هذين التعديلين هو الحصول على الموافقة العامة للجنة، وأملا للوصول إلى قرار من نوع جماعي، غير أنّ التعديلين وجدا اعتراضات من مقترحي مشروع القرار الأصلي، وخاصة فيما يتعلق بحذف حق تقرير المصير، ومهما يكن فإنّ التعديلين قد تم إقرارهما في ٠٦ ديسمبر١٩٥٧ بأغلبية ضئيلة ٣٧ مقابل٣٦ وامتناع٠٧، كما أنّ اللجنة كان منقسما بالتساوي تقريبا، لذلك قدّم مشروع قرار الدول (١٧) المعدل للتصويت وكان هناك تعادل ٣٧ مقابل ٣٧ وامتناع٠٦، وكان نص التعديل عن الموافقة هو صوت ليبيريا بدلا من الامتناع[٣٧].

كما اقترحت ليبيريا مشروع قرار ثان من الأرجنتين والبرازيل وكوبا وجمهورية الدومنيكان وإيطاليا والبيرو وإسبانيا في ٠٥ ديسمبر١٩٥٧ وكان نص المشروع نفسه المقدم في الدورة الحادية عشر حيث أعرب المشروع عن الأمل من أجل حل سلمي وديمقراطي وعادل، وهذا بعد هزيمة مشروع تعديل ١٧ دولة، وبذلك فإنّ مقترحي هذا القرار أعلنوا أنّهم لا يدفعون بممثلهم للتصويت لذلك السبب لم توصي اللجنة بشيء للجمعية العامة الموافقة عليه، وفي نفس الوقت جرت مفاوضات خاصة بين الوفود وهكذا أحيل مشروع قرار مشترك مباشرة من الأرجنتين والبرازيل وكندا وكوبا وجمهورية الدومنيكان والهند وإيران وإيرلندا وإيطاليا واليابان والمكسيك والنرويج والبيرو وإسبانيا وتايلند إلى الجمعية العامة.

ومن خلال هذا فإنّ الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن ناقشت القضية الجزائرية، وبالإشارة إلى قرارها في ١٥ فيفري ١٩٥٧

1- تعبر مرة أخرى عن اهتمامها بالحالة في الجزائر.

٢-علمت بالعرض المقدم من ملك المغرب الأقصى والرئيس التونسي لوساطتهما وبذل مساعيهما الحميدة لحل المشكلة.

٣-تعبر عن رغبتها في روح التعاون الفعال، بأن تبدأ المحادثات، وباستخدام وسائل أخرى لهدف الوصول إلى حل يتفق مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد صادقت الجمعية العامة بالإجماع على هذا المشروع يوم ١٠ ديسمبر١٩٥٧[٣٨].

٤/٢-الدورة الثالثة عشر ١٩٥٨

ظلت الثورة التحريرية مستمرة في الجزائر متسببة في زيادة الخسائر المادية والبشرية وليس ثمة أي شيء يوحي بوجود حل يتماشى مع أهداف ومبادئ الأمم المتحدة بل هناك دلائل تثير الخوف والقلق لأنّ الوضعية ازدادت خطورة[٣٩]، حيث واكبت هذه الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة ميلاد الحكومة الجزائرية المؤقتة[٤٠]، وغياب فرنسا عن جلسات الجمعية العامة على الرغم من أنّ القضية الجزائرية احتلت صدارة الأحداث الدولية بفضل الدور الذي لعبه ممثلوا الكتلة الأفروأسيوية[٤١].

لقد نوقشت القضية الجزائرية في عشرة اجتماعات متتالية في اللجنة الأولى في ديسمبر ١٩٥٨، وقد تم مشروع قرار واحد حول القضية تقدمت به ١٧ دولة من إفريقيا وآسيا في ١٢ ديسمبر ١٩٥٨، وجاء في المقدمة إشارة إلى القرارات التي تمت المصادقة عليها في الدورتين السابقتين وتعترف الفقرات الملتزمة الأخرى بحق الشعب الجزائري في الاستقلال وأنّها معنية بمواصلة الحرب ولاحظت استعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على التفاوض، وأشار مشروع القرار هذا أنّه لأول مرة تطلب فيها مجموعة البلدان الأفروآسيوية باستقلال الجزائر صراحة بدلا من السعي نحو مبدأ تقرير المصير[٤٢].

وفي ١٣ ديسمبر١٩٥٨ أدخلت هايتي تعديلين على قراري الدول ١٧، فالتعديل الأول يستبدل الإشارة إلى الحق في الاستقلال، والحق في تقرير المصير بأنفسهم، والملاحظة الثانية هي رغبة قادة الحركة الوطنية الجزائرية في التفاوض لكن مقترحي هذا التعديل أعلنوا بأنفسهم أنّه لا يمكن قبولهم للتعديلين، وهكذا أصر وفد هايتي على أن يقدم التعديلين للتصويت، حيث صوتت اللجنة على التعديل الأول الذي رفض بـ٤٨ مقابل ١٣ صوتا وامتناع ١٩ ولم يدفع وفد هايتي التعديل الثاني للتصويت، لذلك السبب عملت اللجنة على مشروع قرار ١٧ دولة الذي نجح بـ٣٢ صوتا مقابل ١٨ وامتناع ٣٠، وهكذا أوصت اللجنة الأولى قرار الدول١٧، وطالب وفد الملايا في الجمعية العامة حذف الفقرة الإلزامية " يلاحظ استعداد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية"، حيث طالب بهذا الحذف حتى يمكن وفده ووفود أخرى التي امتنعت عن التصويت في اللجنة الأولى لصالح مشروع القرار وبالتالي حذفت الجمعية العامة الفقرة الإلزامية، ومن تم صوتت الملايا واليونان وإيرلندا لصالح القرار بدلاً من الامتناع، وامتناع الولايات المتحدة بدل التصويت ضدّ القرار، وكنتيجة التصويت في الجمعية العامة ٣٥ مقابل١٨ وامتناع ٢٨، ورفض مشروع القرار لأنه لم يحصل على ثلثي الأغلبية بسبب صوت واحد لذلك، وتركت القضية الجزائرية بدون نشاط في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة[٤٣].

وبذلك اختتمت الدورة الثالثة عشر دون أن تحقق رغبة الكتلة الأفروآسيوية في تحقيق نصر للقضية الجزائرية، لكنها وقفت في وجه فرنسا ودبلوماسيتها ومن يؤيد طروحاتها في الجمعية العامة للأمم المتحدة وهذا ما جاء على لسان ممثل المملكة العربية السعودية "أحمد الشقيري" في سؤاله الذي طرحه في الجمعية لحل القضية الجزائرية وتم الجواب من طرفه قائلا:"...وما هو الحل؟ إنّ الجواب بسيط عن هذا السؤال ...إنّ الحل يسهل عرضه وشرحه...هنالك سيدي الرئيس حل واحد و واحد فقط، إنه الحرية والسيادة والاستقلال للشعب الجزائري...إنه لحل الوحيد الذي يضمن السلام لإفريقيا بأسرها...وإنّ مثل هذا الحل، فيه استجابة كاملة لميثاق الأمم المتحدة روحا ونصا، وفيه تحقيق للآمال القومية للشعب الجزائري، وانصياع لتطلعات الأسرة الدولية، ويصبح من واجب الأمم المتحدة أن تعلن تأييدها لهذا الحل، وهو في واقع الأمر لذاتها وميثاقها.. من استقلال الجزائر، وتنظيم علاقاتها بفرنسا في إطار مفاوضات حرة، هو مفتاح الموقف بأسره، وهو السبيل السوي لتحقيق سلام يقوم على العدل والحق ...إنني أركز على السلام لأنّ استمرار الحرب هو البديل الذي لا بديل سواه، إذا لم تعملوا على تأييد هذا الحل وتنفيذه... إنّ الجزائر شعبا وحكومة، مصممة على مواصلة القتال حتى النهاية... وإنّ النهاية هي النصر للجزائر..."[٤٤].

٥/٢-الدورة الرابعة عشر١٩٥٩

وأما ونحن بصدد الحديث عن القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة ودور الدول الأفروأسيوية فإنّ جهود جبهة التحرير الوطني ومعها هذه الدول قد تواصلت خلال الدورة الرابعة عشر في ديسمبر ١٩٥٩، إلا أنّ هيئة الأمم المتحدة كانت في كل مرة تكتفي بتسجيل القضية دون مناقشتها ومع ذلك فإنّ ضغط الكتلة الأفروأسيوية المتواصل على هيئة الأمم المتحدة أجبر فرنسا لحضور معالجة القضية الجزائرية[٤٥]،كما كانت

الدول الأفروأسيوية تندّد دائما مما يحدث في الجزائر من آلام ومعاناة الشعب الجزائري بفعل السياسة الوحشية للاستعمار الفرنسي لذلك نجد مندوبو هذه الدول يدافعون عنها فنجد مثلا تدخل مندوب المملكة العربية السعودية يعبر عن تعاطفه مع القضية الجزائرية بقوله:"...إنّ القضية الجزائرية لها عواطفها وأحاسيسها.. لها تجاربها الأليمة ومآسيها القاسية، وإن لها كذلك الحوافز الإنسانية، على أشد ما تكون لهفة وشوقا لتحقيق السلام والحق والعدل، بل لها كذلك تاريخها الطويل، لمائة وخمسين عاما تميزت بالحرب، واليتم والخراب، والقمع والإرهاب ...كل هذه المآسي تعيش في صميم القضية الجزائرية بكل ما تثيره من أحاسيس الثأر والانتقام والكراهية... إنّ الحالة في الجزائر حتى هذه الدقيقة، تقشعر لها الأبدان..."[٤٦]، ولقد أحرزت القضية تقدّما في المنظمة الأممية بفضل ضغط الرأي العام العالمي، حيث وفي ظل تصريح الجنرال "ديغول" بتاريخ ١٦ سبتمبر حول تقرير المصير للشعب الجزائري، فقد ثمنت الدورة هذا القرار لإجراء مفاوضات بين الطرفين[٤٧]، ومن أجل ذلك بدأت مناقشة القضية الجزائرية في اللجنة الأولى بعد أن تقدمت ٢٢ دولة أفروآسيوية بمشروع قرار في ٠٣ ديسمبر١٩٥٩ ويعترف القرار بحق تقرير المصير والاستقلال للشعب الجزائري ويدعو الجانبين إلى الدخول في مفاوضات في أقرب وقت لوقف إطلاق النار وتقرير المصير، وأشار إلى رغبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في التفاوض وعرض المشروع للتصويت ولكنه لم يحرز أغلبية الثلثين المطلوبة في اللجنة إذ حصل على ٣٨ صوتا ضد ٢٦ صوتا وإمساك ١٧ عن التصويت[٤٨].

وبذلك تقدمت باكستان إلى الجمعية العامة بمشروع قرار معدل يوم ١٢ ديسمبر ١٩٥٩، وعبرت فيه عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي عادل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وذكرت الجمعية بقرارها الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٥٧ الذي عبرت فيه عن رغبتها في بدء المحادثات بين الطرف الفرنسي والجزائري، كما ذكرت الجمعية بالمادة الأولى في الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وتبدي اهتمامها العميق باستمرار القتال في الجزائر، وتعترف بحق شعب الجزائر في تقرير المصير وذلك بدخول الطرفين في مباحثات لإيجاد حل سلمي طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

وكانت التصويت على المشروع هي موافقة ٣٨ دولة ورفضته ٢٦ دولة وامتناع ١٧ دولة عن التصويت، وعلى الرغم من نتيجة التصويت فقد تم رفض المشروع إذ لم يحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة[٤٩]. وبذلك فإنّ هذه الدورة لم تحقق للقضية الجزائرية أي انتصار، بل كانت كسابقتها، بسبب وقوف الغرب إلى جانب فرنسا وإذا كانت القضية الجزائرية في هذه الدورة أصيبت بخيبة أمل من هيئة الأمم المتحدة، فإنّ ذلك يعود بالدرجة الأولى للموقف الغربي المؤيد لفرنسا في حفظ ماء الوجه لحكومة ديغول أمام شعوب العالم[٥٠].

٦/٢-الدورة الخامسة عشر١٩٦٠

ومع ازدياد تماطل الطرف الفرنسي في حل القضية الأمر الذي أدّى بهيئة الأمم المتحدة إلى عدم تمكنها من إيجاد حل للقضية الجزائرية على الرغم من المناقشات العديدة في دوراتها خلال خمس سنوات، لكنّه ومع مجيئ سنة ١٩٦٠ ازدادت المطالبة الدولية بأن تمارس الأمم المتحدة مهامها كما يجب، وذلك بغرض تطبيق تقرير المصير، وما ميز هذه الدورة هو مجيئ عدد كبير من الدول الإفريقية المستقلة حديثا التي أضافت قوة جديدة وقفت إلى جانب دبلوماسية الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أثناء مناقشات الدورة والتي ساهمت بدون شك في تحرر إفريقيا وإخراجها من العزلة التي كانت مفروضة عليها من قبل الاستعمار، ولهذا أعطت الحكومة المؤقتة المواقف الإفريقية كل أهميتها ومنحها المكانة اللائقة بها قبل الشروع في مناقشات القضية الجزائرية في هذه الدورة[٥١].

وقد صرح "محمد يزيد" وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قبل امتطائه الطائرة في طريقه إلى نيويورك بالتصريح التالي:" إنّ الوفد الجزائري في الدورة الخامسة عشر للأمم المتحدة سيبذل قصارى جهده للتحصيل على قرار من الجمعية العامة يكلف الأمم المتحدة بمهمة تنظيم ومراقبة استفتاء بالجزائر على قاعدة حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، ونحن نقدم هذا الموضوع للأمم المتحدة لأول مرة خارج نطاق إمكانية التفاوض المباشر بين فرنسا والجزائر وقد وصلنا إلى هذا الموقف الذي لا نتراجع فيه البتة بعد المحاولات العديدة الرامية لفتح التفاوض مع فرنسا والتي كان مصيرها الفشل، ونحن نعتبر أنّ المسئولين الفرنسيين لا يرغبون في التفاوض زيادة على أنّهم عاجزون على مجابهة الوضعية بصفة واقعية"[٥٢].

وقبيل حلول موعد افتتاح أعمال الجمعية العامة طلبت ٢٥ دولة أفروآسيوية يوم ٢٠ جويلية ١٩٦٠ إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمالها[٥٣]، وعند حلول موعد مناقشتها في اللجنة السياسية قاطع الوفد الفرنسي جلساتها، وأعلن معظم وفود الدول عن ارتياحهم لقبول الطرفين مبدأ تقرير المصير الذي

أعلنه ديغول في تصريح ١٦ سبتمبر ١٩٥٩، وتركزت جهود المندوبين خلال المداولات على دورة الأمم المتحدة في إجراء الاستفتاء لتقرير المصير، كما تقدمت ٢٤ دولة افروآسيوية بمشروع قرار ينص على ضرورة إشراف الأمم المتحدة على استفتاء تقرير المصير ووافقت عليه ٢٧ دولة ورفضته ٢٠ وأمسكت ٢٨ دولة عن التصويت، وعليه أدخل تعديل في الجمعية العامة فحذفت منه الفقرة الرابعة التي تنص على إجراء الاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، وقد نص المشروع على:" إنّ الجمعية العامة لما كان الطرفان الجزائري والفرنسي قد اتفقا على قبول مبدأ حق تقرير المصير تقرر:-حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره واستقلاله – الحاجة لإيجاد ضمانات لتنفيذ هذا الحق على أساس احترام وحدة التراب الجزائري – إن الجمعية مسؤولة عن تنفيذ هذا القرار بصورة كاملة".

وقد تمت المصادقة على هذا المشروع المعدل بأغلبية ٦٨ صوتًا ضد ٢٧ صوتًا وإمساك ثمانية وفود عن التصويت، وبذلك خطت القضية الجزائرية خطوة كبيرة في هذه الدورة حيث اعترفت في مشروع قرارها بأنّ الوضع في الجزائر يكون تهديدا للسلم والأمن العالمي وإنّ مشكلة الجزائر ليست قضية فرنسية داخلية كما تدعي فرنسا وأكدت على حق الشعب الجزائري في الاستقلال وحقه في تقرير مصيره، كما اعترفت بوحدة تراب الجزائر وأكدت مسؤوليتها في توفير الضمانات لتحقيق تقرير المصير الشعب الجزائري[٥٤].

٢/٧-الدورة السادسة عشر١٩٦١

بعد القرارات الصادرة عن الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في الدورة السابقة أخذت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى العمل على تنفيذها في الدورة السادسة عشر التي تعتبر من أهم الدورات لأنها تميزت بذهاب القضية الجزائرية إلى حل نهائي بعد أن قبلت فرنسا تحت ضغط الثورة التحريرية في الدخول في مفاوضات التي فشلت بين الطرف الجزائري والطرف الفرنسي في لقاءات مولان وافيان ولوغران بسبب مساوات فرنسا ومن بينها فصل الصحراء عن التراب الجزائري[٥٥]، وقد فضحت جبهة التحرير كل تلك الأساليب وكشفتها للرأي العام العالمي، وما إن انتهت فرنسا من الاستفتاء الشعبي في ٨٠ جانفي حتى أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استعدادها للدخول في مفاوضات مع الحكومة الفرنسية على أساس تقرير المصير والاستقلال، والجدير بالذكر أنّ الحكومة المؤقتة كانت دائما تقترح المفاوضات في حين أنّ فرنسا كانت ترفض ذلك، والواقع أنّ الشعب الجزائري قد لجأ إلى الثورة لأنّ فرنسا قد رفضت أن تتفاوض مع جبهة التحرير الوطني لتحقيق تسوية سلمية، وهذا على الرغم من مناورات فرنسا ودبلوماسيتها إلا إن جبهة التحرير الوطني لم تدع فرصة تمر إلا وأعلنوا فيها عن رغبتهم في المفاوضات وحتى حين كانت الثورة الجزائرية على أشدها ملحقة ضربات قاصمة للقوات الفرنسية حيث لم تتردد جبهة التحرير الوطني في الدعوة للمفاوضات لإيجاد تسوية سلمية[٥٦].

وتجدر الإشارة إلى أنّ فرحات عباس قبل انعقاد هذه الدورة ذكر دول المجموعة الأفروآسيوية بواجبها نحو الجزائر، حيث بعث إلى رؤساء الدول المجموعة ورؤساء حكوماتها برسائل يلفت فيها انتباهها إلى خطورة الوضع في الجزائر، وإلى الأهمية التي تعلقها الحكومة الجزائرية والشعب الجزائري على موقف هذه الدول من القضية الجزائرية بمناسبة قرب مناقشة القضية الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة... وأعرب عن أمله في أن تطبق هذه الدول سيادتها وتؤدي رسالتها في العدالة والتضامن[٥٧].

ولذلك أثيرت من جديد القضية الجزائرية في هذه الدورة السادسة عشر للأمم المتحدة، وتولت ٤٢ دولة أفروأسيوية تقديم طلب بهذا الشأن، ومن تم أحيلت القضية بعد أن قبلت إلى اللجنة السياسية حيث أدرجت كبند خامس، وقبل بدأ اللجنة للقضية طلب رئيس البعثة الجزائرية في نيويورك "عبد القادر شاندرلي" عقد اجتماع مع مندوبي الدول الإفريقية الأسيوية، حيث أطلعهم على الخطوط العريضة لسياسة الحكومة المؤقتة حتى يتم اعتمادها من طرف هؤلاء المندوبين عند عرض القضية للمناقشة[٥٨].

شرعت اللجنة السياسية في مناقشتها يوم ١٤ ديسمبر١٩٦١، وانتهت يوم ١٦ ديسمبر من نفس الشهر ضمن تسع جلسات تناول الكلمة خلالها ٥٤ مندوبا، واقتصرت تدخلات مندوبو الدول المؤيدة للقضية الجزائرية على ضرورة الإسراع في المفاوضات بين الجزائر وفرنسا لتطبيق القرارات السابقة للأمم المتحدة بشكل يضمن تحقيق الاستقلال الكامل للشعب الجزائري ضمن الوحدة الترابية الجزائرية[٥٩].

وهنا تجدر الإشارة إلى أنّ "كريم بلقاسم" وزير الخارجية ورئيس الوفد الجزائري إلى الأمم المتحدة بتصريح علق فيه على تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة حول المشكلة الجزائرية وبعد أن تعرّض للمناقشات التي دارت في اللجنة الساسية والجمعية العامة للأمم المتحدة وجه الشكر إلى كل البلاد التي ساندت كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله وأضاف قائلا:" إنّ الحكومة الجزائرية لم تندهش لتصويت الولايات

المتحدة وبريطانيا وبعض بلدان الحلف الأطلسي. ثم عبر عن خيبة الأمل العميقة التي يشعر الشعب الجزائري إزاء سلوك بعض الدول الإفريقية التي تدعى باسم "المتكلمة باللغة الفرنسية" والتي نالت استقلالها أخيرا...وختم السيد "بلقاسم" قائلا:" إنّ تصويت الأمم المتحدة يعبر أقوى تعبير عن رفض الرأي العام العالمي للنظام الممنوح الذي يريد الجنرال ديغول فرضه على الجزائر وهو يعتبر استنكارا لمجموعة التدابير المتخذة من طرف واحد والمستوحاة من الروح الاستعمارية الجديدة والتي بدا ديغول يطبقها في الجزائر"[٦٠].

وهكذا فإنّ مناقشات هذه الدورة لم تطل لأنّ الطرفين كانا على وشك الوصول إلى الحل الذي انتهوا إليه في مساء يوم ١٨ مارس ١٩٦٢، وهو إيقاف القتال وتنظيم استفتاء تقرير المصير الذي أدى إلى استقلال الجزائر في مطلع شهر ١٩٦٢[٦١].

ثالثًا: مواقف وردود الفعل الفرنسية على القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة

إنّ فرنسا الاستعمارية كانت تنظر إلى الثورة الجزائرية خارجة عن القانون وجيش التحرير لا يمثل الشعب الجزائري بل مجموعة من العصابات وأنّ الجزائر فرنسية وعليه فليس هناك طرف شرعي يتفاوض مع فرنسا وهو ما أكده "فرانسوا ميتران" وزير داخليتها في ٠٥ نوفمبر ١٩٥٤ "التفاوض الوحيد في الجزائر هو الحرب"[٦٢]، كما حاولت منع تسرب النداء الأول (نداء أول نوفمبر) لجبهة التحرير الوطني لكي لا يطلع عليه المواطنين[٦٣].

لقد كانت فرنسا على دراية كاملة بدعم الكتلة الأفروأسيوية للقضية الجزائرية، لذا راحت تعتمد على حلفائها في إجهاض كل المحاولات الرامية إلى دعم القضية الجزائرية، حيث ضبطت عددا من الاتصالات عن طريق وزير خارجيتها السيد "بينو" في عهد حكومة غي مولي مع عدد من الدول الهدف منها هو عزل الثورة الجزائرية دوليا وفك كل أنواع التضامن معها من خلال مؤتمر باندونغ وموقف الأمم المتحدة، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا من الدول الأوروبية الكبرى السباقة إلى دعم الموقف الفرنسي. والوقوف ضدّ طلب الكتلة الأفروآسيوية حول إدراج القضية الجزائرية في جدول أعمال الأمم المتحدة[٦٤]، غير أنّ القضية سجلت في الدورة العاشرة لأول مرة لكنها لم تحظى بالمناقشة وهو الأمر الذي لم تتقبله فرنسا من خلال انسحاب ممثلها السيد "بينو" من الجلسة وذلك باعتبار أنّ القضية الجزائرية قضية فرنسية داخلية[٦٥]، وبذلك قررت الكتلة الأفروأسيوية في الدورة عدم دفع القضية أكثر من ذلك، وذلك بسبب التوترات المتزايدة وسط مختلف الكتل من جهة، وعلى أمل إعطاء الحكومة الفرنسية فرصة كافية لإيجاد حل عرضي لهذه القضية المعقدة من جهة أخرى[٦٦]، وفي الأخير تأجلت القضية إلى الدورة القادمة.

لكن فرنسا الاستعمارية وعلى النقيض من ذلك استخدمت هذا التأجيل لدعم جهدها العسكري لتحطيم آمال الشعب الجزائري[٦٧]، حيث شاركت فرنسا في مناقشة الدورة الحادية عشر للجمعية العامة وبتحفظ، وبينت فرنسا خلالها عدم قبولها لأي نشاط وعمل تقوية الأمم المتحدة، وقدم هذا التحفظ في إطار قانوني لأنّ فرنسا تعتقد أنّ المسألة الجزائرية هي من اختصاص قانونها المحلي، وعليه فإنّ الموقف الفرنسي فيما يتعلق بالجزائر وفقا لذلك كان قائما على فكرة قانونية أي أنّ الجزائر جزء من فرنسا، وإنّ الوفد الفرنسي أشار أنّ الحكومة الفرنسية قد بدأت مؤخرا ببرنامج واسع للإصلاحات في كامل الميادين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وألغيت جميع العوامل التمييزية، وادعى أنّ الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية يتدخلون في الشؤون الداخلية لفرنسا وذلك من خلال ما تقدمه هذه الدول من مساعدة ودعم في مختلف الأشكال لا سيما الدعم المادي، وأشار إليها الوفد الفرنسي على أنها أعمال هدامة كانت بلا ريب وعلى نحو واضح تتعارض مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة، كما تم مناقشة حق تقرير المصير، وأظهر الوفد الفرنسي. أنّه لا يمكن تطبيقه لأنّ الحق الجماعي في استقلال الأقلية وحقوق الأفراد، سيؤدي بلا شك إلى مزيد من الاستبداد أما الصعوبة الكبرى في تطبيق حق تقرير المصير سيؤدي إلى تجنب خضوع الأقلية لحكم الأغلبية، وبالتالي رأت فرنسا في هذه الدورة الحادية عشر. أنّ الحل الأساسي هو العرض الفرنسي. بوقف إطلاق النار من غير شرط، وتوقيف الحرب على أن يتبع حل سياسي بوسائل ديمقراطية عن طريق إجراء انتخاب، ويجب ضمان حرية الانتخاب التي تخضع إلى إشراف الملاحظين من بلدان أخرى رغم معارضة الأمم المتحدة[٦٨].

وفي الوقت الذي بدأت فيه عملية التصويت عند نهاية المناقشة في الدورة الحادية عشر. وفي اللجنة الأولى أشار الممثل الفرنسي. بأنّ وفده لن يشارك في مناقشة مختلف مشاريع القرارات وأنّه لن يشارك في التصويت نظرا للتحفظ الذي تقدم به في البداية، ومن تم الموقف الفرنسي. في الدورة الحادية عشر للجمعية العامة سيكون واضحا بعد البرنامج الذي

سيقدمه الوزير الأول غي مولي عند توليه السلطة في جانفي ١٩٥٦ ويقوم البرنامج على فكرة الجزائر جزء من فرنسا الأم[٦٩].

وتجدر الإشارة قبل انعقاد الدورة الثانية عشر التي كانت في سنة ١٩٥٧[٧٠] وبالضبط في شهر نوفمبر سافر من الجزائر إلى نيويورك موظفان ساميان أحدهما مدني وهو "بيار شوساد" والآخر عسكري وهو الكولونيل "بول ديكورنو" وهما عضوان في ديوان "روبير لاكوست" يحملان إلى "هرفي" سفير فرنسا بالولايات المتحدة الأمريكية تقريرا عن السياسة الفرنسية في الجزائر وعن مدى نجاحها وعند وصولهما صرحا للصحافة بمجموعة من الادعاءات والأكاذيب وزعما بأنّ جبهة وجيش التحرير الوطني هي التي تقوم بالحملة العسكرية ضد فرنسا وأنّ جبهة التحرير تحسر الآن في جميع الميادين، وبعد أسبوع عاد الرجلان من أمريكا إلى فرنسا وأعلنا أنّهما قد زودا الوفد الفرنسي الدائم لدى الأمم المتحدة بمعلومات كافية[٧١]، وهذا بطبيعة الحال من أجل تضليل الرأي العالمي عن حقيقة القضية الجزائرية العادلة.

وعلى كل بدأت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة في دورتها الثانية عشر مناقشتها للقضية الجزائرية بخطاب ألقاه وزير الخارجية الفرنسية أعاد فيه من جديد تحذيراته المعهودة إلى الأمم المتحدة بأن لا تتدخل في قضية فرنسية داخلية وإنّ وجوده هو في هذه الجلسة ليس إلا مجاملة للأمم المتحدة وليس اعترافا لها بحق التدخل في القضية، حيث قابل أعضاء المجلس خطابه ببرودة وكان الرد من طرف الكتلة الأفروأسيوية بمجموعة من الخطب وإتباعها طيلة أسبوع كامل تأييدا للقضية الجزائرية، ولكن إلى جانب المناقشة الجارية في الجلسة الرسمية كان هناك نشاط آخر وكان أبطال هذا النشاط هم الوفد الأمريكي ووفود من دول الحلف الأطلسي حتى أنّ صحيفة لوموند تعترف في افتتاحية يوم الاثنين ٠٩ ديسمبر ١٩٥٧ بأنّ الوفد الفرنسي قد استطاع أن يحمل الوفد الأمريكي على بدل خدمة كبيرة، وكان من جراء هذا النشاط في أروقة الأمم المتحدة أن خرجت اللجنة السياسية بعد مناقشة مستفيضة بنتيجة مخزية وهي أنّها لم تستطع المصادقة على أية لائحة[٧٢].

ولكن وعلى الرغم من تمكن فرنسا من الحصول على نتائج ترضيها في هذه الدورة من خلال موافقة الجمعية العامة على القرار المعدل الذي ينص على إيجاد حل سلمي ديمقراطي خاصة وأنّ فرنسا كان دائما وفي كل مرة، هو أنّه لا يحق لهيئة الأمم المتحدة أن تتدخل في القضية الجزائرية على اعتبار أنّها قضية داخلية مستدلة في ذلك بالفقرة السابعة من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أنّ الهيئة الدولية لا يحق لها التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ومع ذلك قبلت فرنسا في هذه الدورة مناقشة القضية الجزائرية، لكن دون ان تقبل بأية توصية بشأنها، ومهما كان مضمونها[٧٣].

ولكن بالنسبة لجبهة التحرير الوطني فإنّ هذه الدورة كانت بمثابة انتصار حققته على فرنسا وذلك من خلال أنّ الدبلوماسية الفرنسية منيت بخيبة أمل بعد أن تم عرض القضية على الجمعية للأمم المتحدة فنجد أنّ الوفد الفرنسي قد اعتمد على عدّة ملفات فاشلة للدفاع عن وجهة النظر الفرنسية، وعلى أنّ أهم خيبة منيت بها السياسة الفرنسية في هذه القضية هي مسألة الإطار القانوني، فقد أرسلت من أجله وفود إلى آسيا وآخرين إلى أمريكا الجنوبية وإلى الولايات المتحدة الأمريكية يبشرون كلهم بما في هذا الإطار من محاسن، ولكن كل هذه الجهود وادعاءات فرنسا الكاذبة باءت بالفشل، وذلك بفضل جهود جبهة التحرير الوطني المدعمة من طرف الكتلة الأفروأسيوية، وتجدر الإشارة إلى أنّ الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة أصدرت توصيتها إلى الطرفين الفرنسي والجزائري ووضعتهما بهذه الصيغة في مستوى متعادل مما يقتضي أن يكون الطرفان متساويان أي أن يرتفع الطرف الجزائري إلى مستوى الطرف الفرنسي ليمكن التفاوض بينهما تفاوضا حقيقيا مجديا، وهذا لا يمكن أن يكون بطبيعة الحال إلا إذا اعترفت فرنسا بأنّ الجزائر ليست فرنسا كما أن فرنسا هي ليست الجزائر، وكانت التوصية تتضمن البحث عن حل سلمي عادل وديمقراطي، وكل هذه الكلمات الثلاثة واضحة لا غبار عليها أمام النوايا النزيهة المعقولة فالحل السلمي هو أن توقف فرنسا عدوانها لأنها معتدية، لكن فرنسا تجاهلت هذه التوصية واستمرت في عدوانها وحرب الإبادة على الشعب الجزائري العزل، وزعمت فرنسا أنّها لم تخطئ وقامت بتأويل توصية الأمم المتحدة فهي ترى أنّ الحل السلمي معناه قبول جبهة وجيش التحرير الوطني لنداء "غي مولي" بوقف القتال دون قيد ولا شرط وأنّ الحل العادل هو قبول الجزائريين لدستور تسطره لهم فرنسا ويأتي في مادته الأولى "أنّ الجزائر جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية، وهكذا تزعم فرنسا أنّها طبقت توصية الأمم المتحدة[٧٤].

ولكن جبهة التحرير الوطني كانت لها خطتها وهي خطة واضحة مستقيمة عندما تقدمت إلى هيئة الأمم المتحدة وذلك بالاعتماد على الحلول السلمية العادلة الديمقراطية التي تتماشى

مع دستور الأمم المتحدة والتي استوحت منها هذه الهيئة توصيتها في شهر فيفري ١٩٥٧، وهذه الخطة التي اعترف كثير من الفرنسيين أنها خطيرة على موقف فرنسا في الدورة الحالية للأمم المتحدة " إنّ الأمم المتحدة يجب أن تشعر بقيمة مسؤوليتها أمام هذه المعركة، أن تتذكر أنّ لها ميثاقا يبرر وجودها وهو إنصاف الديمقراطية والسلم والعدل الحقيقي، إنّ الشعب الجزائري يريد أن يعرف أنّ العالم يقف إلى جانبه في معركته العادلة، وإنّ فرنسا في حاجة لأن تعرف بصراحة أنّ العالم لا يقر الإجرام الاستعماري ولا يشجعه، ولو كان مقنعا بألفاظ الاشتراكيين الفرنسيين المدلسة، هذا ما ننتظره من الأمم المتحدة في هذا الامتحان، ونرجو لها مخلصين أن تنجح فيه..."[٧٥].

لقد استمرت فرنسا بمناوراتها الدبلوماسية خلال الدورة الثالثة عشر والتي كانت سنة ١٩٥٨، وعرفت هذه السنة كما ذكرنا سابقا ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وتميزت بمواصلة فرنسا عرقلتها للمداولات بانسحابها من المناقشات وعدم المشاركة في التصويت حين عرضت القضية، وحيث أصبح جاريا في السياسة الفرنسية أثناء انعقاد دورات هيئة الأمم المتحدة فتلوح بالوعود المبهمة والحلول الغامضة وهكذا فإنّ ما يجيء به اليوم الجنرال "ديغول" ليس بالشيء الجديد بل يندرج في السياسة التقليدية للاستعمار الفرنسي فهو يظهر بوجهين مختلفين وجه يتقدم به إلى الرأي العام العالمي الذي يرمي إليه بكلمات مغرقة في الغموض والإبهام وقابلة لشتى التأويل وبالتالي يمكن استعمالها كسلاح في معركة الأمم المتحدة، ووجه آخر يسفر عنه إزاء الجزائر وهو الوجه الحقيقي لـ "ديغول" وسياسته الاستعمارية التي تقوم على تبني الأساليب العتيقة للاستعمار الفرنسي بإتباع سياسة الإبادة العسكرية والإدماج السياسي القهري للشعب الجزائري وإنكار وجوده القومي واتجاهه التاريخي[٧٦].

كما قامت بممارسة الضغوط والمناورات وفي هذا الصدد أرسلت فرنسا "لوي جاكيتو" المبعوث الخاص للجنرال "ديغول" في جولة لدى دول أمريكا اللاتينية حيث زار بعض حكوماتها، وعقد مؤتمر مع سفراء فرنسا لدى دول أمريكا اللاتينية على أساس أنّ هذه الأخيرة تقتنع بحجج فرنسا المقدمة للجمعية العامة، وكذلك فرنسا تعتمد كثيرًا على أصوات أمريكا اللاتينية في الأمم المتحدة لأنّها لا تقل عن عشرين صوتا، ثم لأنّ حليفتها أمريكا تستطيع أن تضغط على هذه الدول بسهوله أكثر مما تضغط على غيرها[٧٧].

ولم تُفد هذه الضغوط والمناورات الفرنسية وحلفائها في الحيلولة دون وصول دبلوماسية الحكومة المؤقتة إلى مبتغاها، فقد شرع في مناقشة القضية الجزائرية من طرف اللجنة السياسية من ٠٨ إلى ١٣ ديسمبر١٩٥٨، واستغرقت المناقشة ٢٠ جلسة قاطعتها فرنسا كلها، واعتبر بعض الوفود هذه المقاطعة من المآخذ على فرنسا، وأخذ الكلمة في هذا النقاش ٣٩ خطيبا بما فيهم الوفود المؤيدين لفرنسا الذي كان موقفهم محرجا جدا، حيث لم يجدوا ما يقولونه في المناقشة إلا إعادة أفكارهم المعتادة، كما أنّ قرار فرنسا بالانسحاب من المناقشات الخاصة بالقضية الجزائرية قد سمح للمدافعين عن وجهة نظر الحكومة المؤقتة بقيادة "محمد يزيد" من الحصول على انتصار دبلوماسي ملحوظ بعد الاتصالات التي قام بها أعضاء الوفد الجزائري بمندوبي الدول في الجمعية العامة[٧٨].

وقد عبر ممثل المملكة العربية السعودية عن موقف فرنسا التي قاطعت حضور جلسات مناقشة القضية الجزائرية بقوله:"...أجد أنّ مقعد فرنسا شاغر، ليس فيه أحد من الوفد الفرنسي.. إنّ هذا مؤسف حقا فرغما عن أنّ موقف فرنسا من القضية الجزائرية فارغ تماما، فليس لها أن يكون مقعدها فارغا...إنّه إهانة موجهة للأمم المتحدة، إنّه استخفاف بالقضية الجزائرية وما تنطوي عليه من أهداف نبيلة، إنّه تناقض فرنسا مع ذاتها وإنّه فوق ذلك ازدراء بالجنرال ديغول...إنّها بداية سيئة للجمهورية الفرنسية الخامسة في بداية عمرها..."[٧٩].

وقد كتبت جريدة المجاهد في أعمدتها بعد مناقشة القضية الجزائرية للمرة الرابعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ولم تجد هذه الأخيرة حلا لها ما يلي:" إنّ على الأمم المتحدة أن تفهم حقيقة السياسة الفرنسية الاستعمارية بعد هذه التجارب كلها وأن تستخلص منها النتيجة المنطقية وهي أنه ما دامت قراراتها لم تحترم من طرف الحكومة الفرنسية التي استغلت كل مهلة أعطيت لها في توسيع حرب الإبادة التي أصبحت تهدد بخطر الانتشار في كامل أرجاء المغرب العربي، وما دامت السياسة الفرنسية لم تتغير رغم هذه المدة الطويلة فإنّه يجب أن يتخذ نحوها موقف جديد مخالف للمواقف السابقة التي لم تُجد كثيرا، إنّ القضية الجزائرية تعرض للمرة الرابعة على الأمم المتحدة ولا يمكن أن تعامل هذه المرة كما عوملت في المرات السابقة..."[٨٠].

وأما ونحن بصدد الحديث عن مواقف وردود الفعل الفرنسية فقد انعقدت الدورة الرابعة عشر للجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة سنة ١٩٥٩، وكان أهم حدث عرفته تطورات القضية

الجزائرية خلال هذه السنة هو إعلان "ديغول" في ١٦ سبتمبر عن اعترافه للشعب الجزائري بحق تقرير المصير، وبمقتضى هذا الإعلان كان مفروضا أن يوجد حل لمشكلة الجزائر، ولكن هذا المشروع كان غامضا جدا، ومحاطا بكثير من العراقيل والقيود، في حين كانت الحرب على أشدها ويقوم الجيش الاستعماري الفرنسي بعمليات ضخمة واسعة وفق برنامج شال الكبير[٨١].

وقد نقلت جريدة المجاهد مقالا عن جريدة لكسبريس الفرنسية للصحفي الفرنسي "جان دانيال" بعد أن قضى شهرا كاملا بالولايات المتحدة الأمريكية الذي استطاع أن يكتشف حقائق عديدة أخفتها الحكومة الفرنسية عن الرأي العام الفرنسي حتى يبقى بعيدا عن الواقع ومسايرًا لحكومته الاستعمارية، كما بدلت كل مجهوداتها من أجل كسب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الحلف الأطلسي في مدارج هيئة الأمم المتحدة من الدعاية لصالحها ضد القضية الجزائرية خاصة في هذه الدورة حيث جاء في المقال ما يلي:"...وتلقى سفير فرنسا في واشنطن تعليمات من حكومته بأن يبذل كل نشاط ممكن في الميدان الأمريكي استعدادا لمناقشة القضية الجزائرية...إنّ المناقشة المقبلة في الأمم المتحدة تبدوا حسب الظروف الراهنة وخيمة العواقب على فرنسا، ذلك أنّ أقوى حليف لنا في الأمم المتحدة هو الولايات المتحدة ولكن هذا الحليف قد امتنع عن التصويت في الدورة السابقة ويوشك أن يمتنع من جديد في الدورة القادمة..." ويضيف قائلاً: "... وقبل أن أصل إلى الولايات المتحدة كنت أعتقد مثل جميع الناس بصحة الدعاية الرسمية التي تزعم بانّ دول أمريكا اللاتينية تشعر بتعاطف متين مع فرنسا وأنّه يكفي أن يقوم "سوستيل" أو "بينو" بجولة واحدة وذلك لنضمن تصويتهم إلى جانبنا غير أن هذا الزعم باطل من أساسه، وإنّ فرنسا تعلم جيدا في جميع الحالات التي كانت دول أمريكا الجنوبية ستصوت فيها ضدنا لولا تدخل مندوب الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة السيد كابوت لودج..."، وهذا إن دلّ على شيء إنما يدل على مخاوف فرنسا من فقد حلفائها وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتدخل في كل مرة للتصويت لصالح فرنسا داخل هيئة الأمم المتحدة، وبالتالي تدين الأمم المتحدة سياسة الحكومة الفرنسية في الجزائر وإنّ هذا الموقف سيكون له أثر كبير على فرنسا[٨٢].

إنّ سياسة الجنرال "ديغول" على رأس الجمهورية الفرنسية الخامسة كانت تهدف إلى مواصلة ضغطها وسيطرتها على الجزائر أي أنّ سياسته لم تتغير، وهذا على الرغم من المجهودات التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة وذلك من خلال الزيارة التي قام بها السكرتير العام "همر شولد" إلى العاصمة باريس للقيام بمحادثات مع الجنرال "ديغول" حول القضية الجزائرية، لكن ديغول كان يزعم أنّ القتال قد انتهى في الداخل، وأنّ جبهة التحرير الوطني قد اختنقت في الخارج، وأنّ القضية الجزائرية هي قضية فرنسية داخلية، وهو الأمر الذي جعل فرنسا الاستعمارية تقاطع الدورة الرابعة عشر لهيئة الأمم المتحدة لسنة ١٩٥٩[٨٣].

وخلال انعقاد الدورة الخامسة عشر للجمعية العامة فإنّ مدارج هيئة الأمم المتحدة ظلت راكنة بخصوص القضية الجزائرية نتيجة السياسة الاستعمارية الفرنسية وذلك في التمادي دائما في سياسة الكرسي الشاغر ومقاطعتها لهذه الدورة، إلى أن تناقلت أنباء مظاهرات ١١ ديسمبر ١٩٦٠ التي خاضها الشعب الجزائري، والتي نزلت كالصاعقة على ممثل الحكومة الفرنسية بالهيئة الأممية بخصوص المجازر التي ارتكبتها السلطات الفرنسية في حق الشعب الجزائري، مما عزز موقف جبهة التحرير الوطني من مسألة تدويل القضية الجزائرية بالأمم المتحدة، حيث هذه الأخيرة لائحة قررت فيها اعترافها بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، واعترفت بأنّها مسؤولة على تطبيق هذا القرار عن طريق إشرافها على استفتاء حق تقرير المصير الذي يجب أن يجري تحت رعاية أممية[٨٤].

أما في ما يخص الدورة السادسة عشر فقد طغى على جلساتها التي غابت عنها فرنسا كعادتها، قضية المفاوضات بين الطرفين المتنازعين، وطريقة دعمها على أساس أنّها وسيلة عملية وسليمة تقود إلى اتفاق سلمي يرضي الجميع دون اللجوء إلى الحرب، ففي ٣٠ مارس ١٩٦١ أصدرت الحكومة الفرنسية من باريس بيانا رسميا أعلنت فيه أنّ المفاوضات ستدور حول تقرير المصير والأمور المتعلقة به، وقد وافقت الحكومة الجزائرية المؤقتة على ذلك، مثلما سبق وأن وافقت في جانفي ١٩٦١ على قبول الدخول في مفاوضات رسمية مع فرنسا استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبمعية من دول الكتلة الأفروأسيوية، وقد تجسد ذلك في محادثات إيفيان في ماي ١٩٦١ التي تناولت القضية الجزائرية بكل جوانبها[٨٥].

وبذلك شهد تطور المشكل الجزائري خلال سنة ١٩٦١ مساره نحو الحل النهائي بعد أن قبلت فرنسا تحت ضغط عنف الثورة التحريرية الدخول في المفاوضات مع الحكومة المؤقتة الجزائرية حول إجراءات تقرير المصير لتحقيق الاستقلال الكامل، وهكذا فإنّ مناقشات هذه الدورة لم تطل لأنّ الطرفين اتفقوا على

إيقاف القتال وتنظيم استفتاء تقرير المصير الذي أدى إلى استقلال الجزائر في مطلع شهر١٩٦٢.

خَاتِمَةٌ

وعند هذا المقام وبعد دراستنا لموضوع (القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة ومواقف وردود الفعل الفرنسية) يمكن القول أنّ القضية الجزائرية قطعت أشواطًا شاقة من أجل التعريف وتدويل نفسها أمام الرأي العام العالمي وإيجاد حل عادل سلمي لها، حيث مرت القضية في دورات هيئة الأمم المتحدة التي لم تبخل فيها الدول الأفروآسيوية في إعرابها عن تأييدها ومساندتها لآراء ومواقف جبهة التحرير الوطني، كما ظلت تؤكد في كثير من المناسبات على عدالة القضية الجزائرية، وعلى أحقية الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفي ضرورة حصوله على الحرية والاستقلال بناء على ميثاق هيئة الأمم المتحدة، كما عملت جبهة التحرير الوطني والثورة التحريرية من جهة والكتلة الأفروآسيوية من جهة أخرى بالضغط على فرنسا هذه الأخيرة التي كانت لها مواقف وردود مخزية اتجاه القضية الجزائرية في دورات هيئة الأمم المتحدة وذلك بانتهاجها التمادي دائما في سياسة الكرسي الشاغر ومقاطعة جلسات مناقشتها، إضافة إلى الأساليب الملتوية ومناوراتها الدبلوماسية، وللإشارة فإنّ دبلوماسية جبهة التحرير الوطني داخل هذه الهيئة وقوة الثورة التحريرية وبفضل مجهودات الكتلة الأفروآسيوية التي كانت تقوم بمساندتها وتأييدها، وأمام إصرار الشعب الجزائري لنيل الاستقلال بحثت فرنسا على مخرج مشرف لها وذلك بجلوسها مع الطرف الجزائري للوصول إلى مفاوضات عادلة تضمن حق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

الاحالات المرجعية:

(١) وزارة المجاهدين، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر ١٩٥٤ (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)** منشورات أناب الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٠٩ – ١٣.

(٢) أحمد بن فليس، **السياسة الخارجية للثورة الجزائرية الثوابت والمتغيرات ١٩٥٤-١٩٦٢**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدّة، الجزائر،٢٠٠٧، ص٢٦٢.

(3) عبد السلام كمون، **مجموعة الاثنين والعشرين ودورها في تفجير الثورة الجزائرية ١٩٥٤**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أدرار، الجزائر، ٢٠١٣، ص١٥٣- ١٥٤.

(٤) وزارة المجاهدين، **النصوص الأساسية لثورة نوفمبر ١٩٥٤ (نداء أول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)**، ص١١-١٦، وانظر أيضًا: محمد لحسن أزغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ١٩٥٦-١٩٦٢**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،٢٠٠٩، ص١٣٥-١٤٥.

(5) أحسن بومالي، **أدوات الدبلوماسية أثناء ثورة التحرير الجزائرية**، العدد١٦، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠.

(٦) تجدر الإشارة هنا إلى أنّ جبهة التحرير الوطني علقت أهمية على المساعدة التي يمكن أن تقدّمها الطبقة العاملة الحرة من الشعب الفرنسي الذي لم يكن مطلعا بكفاية على ما يترتب باسمه من الجرائم، ويذهب بيان أول نوفمبر إلى حد الاقتناع بهذه الفئة، وانطلاقا من هذا الاقتناع أوصت الجبهة بإجراء اتصالات سياسية مع المنظمات والحركات واللجان القائمة ضدّ الحرب مثل: الصحافة والاجتماعات الشعبية والإضرابات التي تنظم ترحيل الجنود وشحن الآلات والذخائر الحربية إلى جانب تقديم مساعدات مالية للمقاومين وتنظيم الهجرة الجزائرية بفرنسا وتعبئة العمال الجزائريين دون أن ننسى أي عملية وهي إثارة الرأي العام الفرنسي والعالمي عن طريق نشر أخبار الثورة في الجزائر عبر الصحف والمجلات، انظر: بودرهم فاطمة، **حزب جبهة التحرير الوطني دراسة سياسية اجتماعية مقارنة ١٩٥٤-١٩٦٤**، مذكرة ماجيستر مقدمة لقسم التنظيمات بمعهد العلوم السياسية، جامعة الجزائر، الجزائر، ١٩٩٤، ص ص١٣-١٤.

(٧) تعزز الوفد الخارجي لحركة انتصار من أجل الحريات الديمقراطية بالقاهرة منذ مطلع الخمسينات بعناصر جديدة شابة وفاعلة مفعمة بالحيوية، ففي جوان ١٩٥١ قدم إلى القاهرة محمد خيضر حيث أصبح نائبًا للشاذلي المكي، وفي ٢٢ جويلية ١٩٥٢ التحق حسين آيت أحمد، وبعده بسنة تقريبًا التحق أحمد بن بلة في أوت ١٩٥٣، حيث في أعقاب الأزمة التي عصفت بالحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية ما بين جوان ١٩٥٣ إلى منتصف سنة ١٩٥٤ وتشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وفي هذه الأثناء كانت بعثة حركة

انتصار من أجل الحريات الديمقراطية تتشكل من: أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد ومحمد خيضر، لينقسم الوفد ويصبح بن بلة وآيت أحمد ممثلون لجبهة التحرير الوطني حديثة الولادة ثم التحق بهم محمد يزيد المركزي، بينما أصبح أحمد مزغنة الذي التحق بالقاهرة منذ نهاية صيف ١٩٥٤ ممثلا للتيار المصالي رفقة الشاذلي المكي، انظر: عمر بوضربة، **نضال أحمد بن بلة في صفوف وفد جبهة التحرير الوطني بالقاهرة (١٩٥٤-١٩٥٦)**، الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بعديه الوطني والدولي يومي ٠٤ و٠٥ ديسمبر٢٠١٦ المنعقد بجامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، تلمسان، ٢٠١٦، ص١٦٤-١٦٥.

(٨) عمر بوضربة، **النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر ١٩٥٨-جانفي١٩٦٠**، دار الحكمة للنشر، ٢٠١٠، ص١٢٧- ١٢٩.

(٩) سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص ص١٧٧-١٧٩.

(١٠) الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢**، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٩، ص٥٠٤.

(١١) نفسه، ص٤٨٥.

(12) شارك في هذا المؤتمر السيدان حسين آيت أحمد ومحمد يزيد ومن خلاله سجلت القضية أول انتصار حققته دبلوماسية الجبهة وسرعان ما يتوج بسلسلة من الانتصارات تكبدت خلالها الدبلوماسية الفرنسية فشلاً ذريعًا، انظر: سيد علي أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية ١٩٦٠-١٩٦١**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٧٧.

(13) أحمد سعيود، **تدويل القضية الجزائرية**، العدد١٥، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠.

(١٤) محمد ودوع، **مواقف المغرب الأقصى اتّجاه الثّورة الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢**، ج٢، رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ٢٠١٢، ص٧٧.

(15) إخلاص بخيت الجعافرة وخديجة عبد الكريم النعيمات، "**موقف المملكة العربية السعودية من الثورة الجزائرية (١٩٥٤-١٩٦٢) من خلال صحيفة أم القرى السعودية**"، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، الأردن، ٢٠١٢، ص٨٨.

(16) يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرون**، ج١، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٢٨٦.

(١٧) إخلاص بخيت الجعافرة وخديجة عبد الكريم النعيمات، المرجع السابق، ص٨٨.

(١٨) انعقد المؤتمر في الفترة ما بين ١٨ و٢٤ أفريل ١٩٥٥ أي بعد أقل من ٠٦ أشهر من اندلاع الثورة التحريرية، ويأتي انعقاده بناء على التوصية التي جاءت في اللائحة التي أقرها المجتمعون في بوقور في ديسمبر ١٩٥٤، وحضرت وفود إلى المؤتمر تمثل ٢٩ دولة كما دعيت لحضوره أربع حركات تحررية (تونس، الجزائر، المغرب، قبرص) كأعضاء ملاحظين، وقد شاركت جبهة التحرير بوفد يتكون من السيدين حسين آيت أحمد ومحمد يزيد، وقد كانت للوفد الجزائري عدّة أنشطة تمثلت في تعريف المؤتمرين بالوضع المأساوي الذي يعيشه الشعب الجزائري وطلب من المؤتمرين تقديم الدعم للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة، حيث كان من بين القرارات السياسية للمؤتمر تأييده لشعوب (الجزائر، مراكش، تونس) أن تقرر مصيرها بنفسها وأن تعلن استقلالها وبحث الحكومة الفرنسية على اللجوء إلى وضع حل سلمي لقضايا هذه الشعوب دون تأخير. انظر: أحمد سعيود، "**الذكرى الخمسون لمؤتمر باندونغ**"، مجلة المصادر، عدد ١٢، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠.

(19) جريدة المجاهد، **الكتلة الإفريقية الآسيوية**، العدد١٩،بتاريخ ٠١مارس١٩٥٨، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠.

(٢٠) الدول هي: مصر، ليبيا، لبنان، سوريا، والعراق، والملكة العربية السعودية، واليمن، وإيران، وأفغانستان، وباكستان، والهند، وبورما، وتايلاند، وأندونيسيا، يُنظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص٢٨٧.

(٢١) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص٢٨٨-٢٨٧.

(٢٢) أحمد بن فليس، المرجع السابق، ص٢٦٤.

(23) رشيد ولد بوسيافة، **تعامل مصر مع الثورة الجزائرية من خلال كتاب عبد الناصر وثورة الجزائر**، رسالة ماجيستر في تاريخ الثورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠١٥، ص٨٥-٨٦.

(٢٤) أحمد سعيود، **تدويل القضية الجزائرية**، المرجع السابق، قرص مضغوط.

(25) نص المشروع تضمن ما يلي: "إنّ الجمعية العامة نظرًا لحالة القلق والاضطراب، والنزاع السائد في الجزائر، والتي تسبب كثيرًا من الآلام، وتهدد العلاقات بين الأمم، واعترافا بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير طبقًا لنص ميثاق الأمم المتحدة: أ- تطلب من فرنسا الاستجابة لرغبة الشعب الجزائري في ممارسة حقوقه الأساسية في تقرير المصير. ب-تدعو فرنسا والشعب الجزائري للدخول فورا في مفاوضات لإيقاف القتال وتسوية الموقف سلميا طبقا لميثاق الأمم المتحدة. ج-تطلب من السكرتير العام أن يساعد الطرفين على إجراء التفاوض، وأن يقدم تقريرا للجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة القادمة. انظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص٢٨٩.

(٢٦) علي تابليت وآخــرون، **القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة (١٩٥٧ – ١٩٥٨)**، سلسلة المشـــاريع الوطنية للبحث، إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، وزارة المجاهدين، الجزائر،٢٠٠٧، ص١٠٠.

(٢٧) هذا نص المشروع: "إنّ الجمعية العامة نظرا لحالة القلق والاضطراب في الجزائر التي تسبب خسائر في الأرواح،

وإيمانا بأنّ هذه الحالة الغير مرضية التي تسود الجزائر الآن يمكن بجهود مشتركة من فرنسا والشعب الجزائري للوصول إلى حل عادل طبقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة تعبر عن أملها في أن تسعى فرنسا والشعب الجزائري بواسطة المفاوضات، لإنهاء إراقة الدماء وإيجاد تسوية سلمية للمصاعب الحالية"، انظر: يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص٢٩٠.

(28) أحمد بن فليس، **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ١٩٥٨ -١٩٦٢**، رسالة ماجيستر في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ١٩٩٥، ص٣٥٤.

(29) نص المشروع: "إنّ الجمعية بعد أن استمعت إلى بيانات المندوب الفرنسي والمندوبين الآخرين. ناقشت قضية الجزائر، وتعبر عن أملها في الوصول إلى حل سلمي ديمقراطي للقضية".

(٣٠) علي تابليت وآخـــــــرون، المرجع السابق، ص١٠١- ١٠٢.

(٣١) أحمد بن فليس، **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ١٩٥٨-١٩٦٢**، المرجع السابق، ص٣٥٥.

(٣٢) علي تابليت وآخـــــــرون، المرجع السابق، ص ١٠٢.

(٣٣) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص٢٩١.

(٣٤) سيد علي أحمد مسعود، المرجع السابق، ص١٨٠.

(35) مريم صغير، **المواقف الدولية من القضية الجزائرية ١٩٥٤-١٩٦٢**، دار الحكمة للنشر، الجزائر، ٢٠١٢، ص٣١٤-٣١٥.

(٣٦) نفسه، ص٣١٥-٣١٦.

(٣٧) علي تابليت وآخـــــــرون، المرجع السابق، ص١٠٣-١٠٤.

(٣٨) جريدة المجاهد، **مقتطفات من خطب رؤساء الوفود في الأمم المتحدة**، العدد ١٤، ١٥ ديسمبر ١٩٥٧، ص٥٠.

(39) رفيق تلي، "**الدور المغربي في تدويل القضية الجزائرية ١٩٥٦-١٩٦١**"، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، العدد٣٠، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص٢٤٥.

(٤٠) إنّ فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت تختمر في أذهان قادة الثورة الجزائرية منذ سنة ١٩٥٦، وفي هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك "بأنّ فكرة تأسيس حكومة مؤقتة بدأت تتبلور بعد اختطاف الطائرة الزعماء الخمس يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٥٦، ثم طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة ١٩٥٧ خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من ٢٠ إلى ٢٨ أوت ١٩٥٧، حيث اتخذ قرار تم بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ، بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين الظروف المواتية، وتم الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة ج.ج يوم ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ بالعاصمة المصرية القاهرة ، وقد تم تسجيل أولى الاعترافات بها خلال ذلك الحفل من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة ثم الجمهورية العراقية فالمملكة الليبية ثم دولة باكستان، انظر: محمد العربي الزبيري وآخرون، **كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية ١٩٥٤-١٩٦٢**، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، سلسلة المشـــاريع الوطنية للبحث، إصدارات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر ١٩٥٤، وزارة المجاهدين، الجزائر،٢٠٠٧، ص١٠٥-١٠٨.

(٤١) مريم صغير، المرجع السابق، ص٣٢٢.

(٤٢) علي تابليت وآخـــــــرون، المرجع السابق، ص ١٠٥.

(٤٣) نفسه، ص١٠٦-١٠٨.

(44) أحمد الشقيري، **قصة الثورة الجزائرية**، الطبعة الإلكترونية الأولى، المؤسسة العربية الدولية للنشر، بيروت،٢٠٠٥، ص٧٧-٧٨.

(٤٥) نفسه، ص ص٨٠-٨١.

(٤٦) نفسه، ص٨٢.

(٤٧) رفيق تلي، المرجع السابق، ص٢٤٦.

(٤٨) عبد الملك عودة، **قضية الجزائر في الأمم المتحدة**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت)، ص٢٠.

(٤٩) جريدة المجاهد، "**في الأمم المتحدة معسكر الحرية ومعسكر الاستعمار وجهًا لوجه**"، العدد ٥٧، ١٥ ديسمبر ١٩٥٩.

(٥٠) مريم صغير، المرجع السابق، ص٣٣٤-٣٣٥.

(٥١) أحمد بن فليس، **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ١٩٥٨-١٩٦٢**، المرجع السابق، ص٣٧٨-٣٧٩.

(٥٢) جريدة المجاهد، **تصريح محمد يزيد وزير الأخبار**، العدد (٧٧)، بتاريخ ١٩ سبتمبر١٩٦٠، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠.

(٥٣) للاطلاع على الرسالة الموجهة من الدول الأفروآسيوية إلى السكريتارية العامة للأمم المتحدة، انظر: جريدة المجاهد، **رسالة الآسيوية والإفريقية إلى السكريتارية العامة للأمم المتحدة لتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة الخامسة عشر**، العدد٧٣، بتاريخ ٠٨ أوت ١٩٦٠، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، الجزائر،٢٠١٠.

(٥٤) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص٢٩٨.

(55) بن يوسف بن خدة، نهاية حرب في الجزائر اتفاقيات ايفيان، تر: لحسن زغدار ومحمد العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ت)، ص١٨-٢٤.

(٥٦) أحمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٦٨-١٦٩.

(57) جريدة المجاهد، **الجزائر في معابر الأمم المتحدة، بتاريخ١٠ أكتوبر١٩٦٠**، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠.

(58) أحمد بن فليس، **السياسة الدولية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ١٩٥٨ -١٩٦٢**، المرجع السابق، ص٣٨٦.

(٥٩) نفسه، ص٣٨٥-٣٨٦.

(٦٠) جريدة المجاهد، **تصريح رسمي لوفد الجزائر لدى الأمم المتحدة**، العدد٨٦، بتاريخ ٠٢ جانفي١٩٦١، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، الجزائر،٢٠١٠.

(٦١) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص٢٩٩.
(62) رضا مالك، الجزائر في إيفان تاريخ المفاوضات السرية ١٩٥٦-١٩٦٢،تر:فارس غصوب، ط١، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٣، ص٣٥.
(63) عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص١٥٤.
(٦٤) مريم صغير، المرجع السابق، ص٢٩٩.
(٦٥) جريدة المقاومة، العدد١٠، بتاريخ ٠٥ سبتمبر١٩٥٧.
(٦٦) علي تابليت وآخـــــــرون، المرجع السابق، ص٦٣.
(٦٧) جريدة المقاومة، العدد٠٣، بتاريخ ٠٣ ديسمبر١٩٥٦.
(٦٨) علي تابليت وآخـــــــرون، المرجع السابق، ص ص٦٣-٦٦.
(٦٩) نفسه، ص ٦٧.
(٧٠) الجدير بالذكر أنّ فرنسا قبل بداية الدورة الثانية عشر للجمعية العامة واجهت العديد من المشاكل في الداخل والخارج، إذ أنّه في ٣٠ مارس ١٩٥٧ وقعت كلا من تونس والمغرب الأقصى معاهدة في الرباط تعهدتا فيها لإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية هذا في الخارج، أما في الداخل فإنّ ميزانية الحرب الفرنسية ارتفعت إلى ثلاثة ملايين دولار في اليوم وهذا ما سيؤثر على الاقتصاد الفرنسي، بالإضافة إلى هذا فإنّ الثورة الجزائرية وبفعل قوتها أدت إلى سقوط العديد من الحكومات الفرنسية المتعاقبة مثل إسقاط حكومة غي موللي في ٠١ ماي ١٩٥٧ وإسقاط حكومة بورجيس مونوري في شهر سبتمبر ١٩٥٧ وغيرها من الحكومات، انظر: علي تابليت وآخـــــــرون، المرجع السابق، ص ص٦٨-٧١.
(٧١) جريدة المجاهد، **من تقرير لاكوست إلى الأمم المتحدة ...إلى تقرير الحقيقة في الصحف الفرنسية**، العدد١٢، بتاريخ ١٥ نوفمبر١٩٥٧، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠.
(72) جريدة المجاهد، **سياسة فرنسا تنهزم في الأمم المتحدة رغم حلفائها**، العدد١٤، بتاريخ ١٥ ديسمبر١٩٥٧، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، الجزائر،٢٠١٠.
(73) جريدة المجاهد، **القضية الجزائرية للمرة الثالثة**، العدد١١، ٠١ نوفمبر ١٩٥٧، العدد١٤، بتاريخ ١٥ ديسمبر١٩٥٧، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، الجزائر،٢٠١٠.
(٧٤) جريدة المجاهد، نفس المصدر، قرص مضغوط.
(٧٥) جريدة المجاهد، نفس المصدر، قرص مضغوط.
(76) جريدة المجاهد، **قضية الجزائر في الأمم المتحدة للمرة الرابعة**، العدد٣٢، بتاريخ ١٩ نوفمبر١٩٥٨، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠.
(77) جريدة المجاهد، **قضيتنا أمام الشعوب وأمام الأمم المتحدة**، العدد٢٩، بتاريخ ١٧سبتمبر١٩٥٨، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠.

(٧٨) جريدة المجاهد، **الدبلوماسية الجزائرية الناشئة تسجل انتصارا أكيدا في الأمم المتحدة**، العدد٣٤، بتاريخ٢٤ ديسمبر١٩٥٨، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، الجزائر،٢٠١٠.
(79) أحمد الشقيري، المصدر السابق، ص١٧٢-١٧٣.
(80) جريدة المجاهد، **قضية الجزائر في الأمم المتحدة للمرة الرابعة**، العدد٣٢، بتاريخ ١٩ نوفمبر١٩٥٨، المصدر السابق، قرص مضغوط.
(81) يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص٢٩٧-٢٩٨.
(82) جريدة المجاهد، **الجزائر في الأمم المتحدة**، العدد٤٥، بتاريخ٢٦ جوان ١٩٥٩، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠.
(٨٣) جريدة المجاهد، العدد٤٧، بتاريخ٢٧ جويلية ١٩٥٩، قرص مضغوط، الصادر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر١٩٥٤، الجزائر، ٢٠١٠.
(84) سيد علي أحمد مسعود، **التطور السياسي في الثورة الجزائرية ١٩٦٠-١٩٦١**، المرجع السابق، ص١٨٢.
(85) مريم صغير، المرجع السابق، ص٣٤٥.